باستثناء حقيقة أن العدو أصبح أكثر وضوحا

انتصار حماس لا يغير من الوضع شيئا والصراع سيبقى قائما لسنوات طويلة

■ في الايام الأخيرة يجري عندنا جدل جماهيري حول كون انتصار حماس جيدا لليهود أو عدمه. الكثيرون (خصوصا في اليمين ولكن ليس فيه وحده) يعتقدون أن ذلك سيء لأن حماس ترفع شعار تدمير الدولة الصهيونية، وهي المسؤولة عن اغلبية العمليات الانتحارية التي نفذت خلال سنوات الانتفاضة الاربع. وصول حماس الى السلطة يبدو مثل توسيع لقدرتها على المس باسرائيل.

البعض الآخر (خصوصا في «اليسار» ولكن ليس فيه وحده) يعتقدون أن حماس ستضطر الى التحلي بالمرونة وأن تكون براغماتية إثر تحمل المسؤولية الذي يلازم كل من يُمسك بدفة الحكم ويصبح مضطرا لتوفير الخبز والعمل لرعاياه.

كلا الادعاءين قد يظهران كخاطئين. أولا، ما هو التهديد النابع من «القوة الاضافية» التي ستحصل عليها حماس من وجودها في الحكم؟ ماذا يمكنها أن تفعل من الامور التي لم تكن قادرة على فعلها اليوم؟ من الممكن الادعاء أن قدرات حماس ستتوسع بسبب امكانية استخدامها لقوى السلطة المأسسة. ولكن من المهم أن ندرك أن التهديد الذي تمثله هذه القوى أصغر بكثير من تهديد العمليات الانتحارية. علينا أن لا نعود الى تكرار الخطأ الذي ارتكب في مطلع الانتفاضة وإهدار وقت ثمين على الحرب ضد قوى السلطة من دون الادراك بأن المشكلة ليست في اعمال الشغب أو السيطرة على مفترق نتساريم، وانما تتمثل في تشويش الحياة الطبيعية للاسرائيليين بسبب العمليات الانتحارية. فقط بعد عملية مؤلمة وطويلة من التعلم استطعنا بناء سياسة مجابهة صحيحة أدت الى تقليص شديد في العمليات الانتحارية. هذه السياسة تضمنت اعمال دبلوماسية متشعبة وعزل العناصر الارهابية (خصوصا حماس والجهاد) والسيطرة على الضفة الغربية والاعتقالات الواسعة والتصفيات الانتقائية لنشطاء الارهاب المركزيين (بمن فيهم الشيخ احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي اللذان كانا على رأس حماس) وبناء الجدار الفاصل وغيره. كل هذه الامور أفضت الى قرار حماس بايقاف اطلاق النار بصورة أحادية الجانب، ليس لانها اكتشفت النور الصهيوني وتأثرت به، وانما بسبب الضغوط الشديدة الممارسة عليها.

ايضا الادعاء بأن حماس ستصبح أكثر اعتدالا هو مسألة خاطئة كما سيظهر. صحيح أن ذلك يبدو منطقيا وعمليا، إلا أن الفلسطينيين قد برهنوا عدة مرات في السابق (بدءا من مؤتمر بيل ومرورا بقرار الامم المتحدة حول التقسيم)، أنهم يختارون التسوية عندما يُطلب منهم الحسم بين الايديولوجيا المتطرفة والتسوية البراغماتية. انتصار حماس في الانتخابات الحرة لا يشكل تغييرا في موقف الفلسطينيين، ولا يعبر عن توجه متطرف. هذا الانتصار يكشف فقط عن مواقفهم الحقيقية ويرفعها الى مستوى السطح. من المهم أن ندرك، يمينا ويسارا، على حد سواء أن هذا ما يريده اغلبية الفلسطينيين. هذا الادراك هام لأن المسألة تتعلق بصراع طويل سيمتد لسنوات كثيرة قادمة، وعدونا الأشد خطورة في هذا الصراع ليس الارهاب (يمكننا أن نتغلب عليه)، بل الخداع الذاتي. أخيرا نقول أن انتصار حماس لن يزيد الارهاب لأن منع هذا الارهاب يعتمد على قوتنا وخطواتنا، وهذه عوامل لم تتغير. كما أن هذا الانتصار لن يؤدي الى اعتدال حماس. ما كان هو الذي سيكون. التغير الوحيد هو تسهيل قدرتنا على قراءة الخصم. في هذا السياق، وربما فيه وحده، يعتبر انتصار حماس جيدا لليهود: لا مزيد من الحديث الفلسطيني بصوت يعقوب، ولا القيام بأعمال ارهابية بيد عيسو.

البروفيسور اسحق بن يسرائيل
جنرال (احتياط) ورئيس برنامج دراسات في جامعة تل ابيب
(يديعوت احرونوت) 2006/2/9

جنديان اسرائيليان يراقبان عمالا فلسطينيين على حاجز معبر ايريز في قطاع غزة

الصراع ينتقل الى اوروبا

وضع اسرائيل أفضل من وضع الاوروبيين في كل ما يتعلق بالاسلام السياسي

■ حتى انفجار قضية الرسوم الكاريكاتورية في اوروبا، كان من الشائع الاعتقاد بأن الشرق الاوسط هو المبادر في خضم الصراع بين الحضارات في كل ما يتعلق بالاسلام، بينما تكون اوروبا هي المتلقية. الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني هو المتسبب، وصداه يصل الى المسلمين في فرنسا (على سبيل المثال). ولكن ها هي هذه الرؤية تنقلب رأسا على عقب أمام أعيننا: تصادم الحضارات يندلع في اوروبا وأصداؤه الارتدادية تصل الى الساحة الشرق اوسطية. خط التماس المعروف لا يمر عبر اسرائيل فقط، وانما وبالأساس في غرب اوروبا. قلب الصراع ينتقل الى باريس وكوبنهاغن.

ليست هذه ظاهرة عابرة. خط التماس هذا سيزداد وضوحا، وهذه مسألة يدركها كل اوروبي اليوم. لم يعد بالامكان دفن الرأس في الرمل واتهام اسرائيل، كما حاول الاوروبيون في قمة دربن في عام 2001 آملين أن يقوم النمر الاسلامي بافتراس اسرائيل وليس هم.

ولكن التغير الحاصل لا ينتهي عند هذا الحد: كان من المعتقد في السابق أن وجود اسرائيل في المجال العربي هو ميزة سلبية بالنسبة لها بالمقارنة مع اوروبا البعيدة والمُترفة. إلا أن الاوروبيين يكتشفون الآن فجأة أن للاسرائيليين بذلك ميزة كبيرة. المشكلة الديمغرافية الاسلامية بالنسبة للاوروبيين بدأت لأنهم بحاجة الى الأيادي العاملة الكثيرة لتشغيل اقتصادهم الوفير. من دون مئات آلاف المهاجرين المسلمين سنويا لن يكون هناك من يُشغل المصانع والمتاجر والقيام بأعمال النظافة. ولكن هل يستطيع مسلم جزائري النهوض من فراشه صباحا والتوجه من الجزائر الى باريس للعمل ومن ثم العودة الى بلاده؟ مستحيل. لذلك استوعبت فرنسا عددا كبيرا من المسلمين (12 في المئة من سكانها) وأغلبيتهم أصبحوا مواطنين حاملين للجنسية الأمر الذي تسبب بفوضى ديمغرافية قد تشعل الدولة كلها في المستقبل وبصورة تفوق ما شاهدناه في تشرين الثاني (نوفمبر) الأخير.

من الناحية الاخرى قد تقوم في المستقبل سلطة أو دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل، ولن تكون هناك مشكلة نظريا في قدوم مواطنيها للعمل في اسرائيل نهارا والعودة الى منازلهم عصرا مع أجور كريمة لدولتهم، كما كان في فترة استخدام الأجيرين من جنوب لبنان. الحدود بين الدولتين ستفصل بين العالم الثالث والعالم الاول، في الوقت الذي يعيش فيه «العالم الثالث» داخل فرنسا واوروبا وما ينطوي عليه ذلك من صراعات سياسية ودينية واجتماعية.

صعود حماس تحديدا، والانفجار الثقافي في اوروبا، يوضحان حجم ميزة فك الارتباط – سواء بصورة أحادية الجانب أو عبر الاتفاق (فلا فرق). الدولة الفلسطينية من هذه الناحية هي أحد المصالح الاسرائيلية الأهم اليوم في الوقت الذي تتغير فيه النظم الدولية أمام أعيننا. ستكون هناك احتكاكات وارهاب بعد، إلا أن عبئا كبيرا سيزول عن كاهل اسرائيل بذلك، هذا العبء الذي بدأت اوروبا تدرك الآن فقط أنه مُلقى على كاهلها. علينا استغلال ميزتنا الهامة هذه، هذه الميزة التي اعتبرت في السابق نقصا كبيرا ـ أي وجودنا داخل العالم العربي ـ وتجسيدها على الارض.

بهذه الصورة يبدو بصورة غير منطقية أن وضع اسرائيل أفضل بكثير من وضع الاوروبيين في كل ما يتعلق بالاسلام السياسي.

غاي بخور
كاتب مستشرق
(يديعوت احرونوت) 2006/2/9

توجيهات جديدة في الجيش الاسرائيلي للتحقيق في مقتل مواطنين فلسطينيين

أصدر رئيس هيئة الاركان، الفريق دان حلوتس، أخيرا توجيهات جديدة، تُغير اجراءات التحقيق الداخلية في الجيش الاسرائيلي في حالات قُتل فيها مواطنون فلسطينيون باطلاق الجيش الرصاص. يهدف الاجراء الى تحسين الرقابة على النيابة العامة العسكرية، والى زيادة الفائدة من اجراء التحقيق.

لم تتخذ محكمة العدل العليا بعد قرارا في استئناف منظمة «بتسيلم»، التي طلبت إلزام الجيش الاسرائيلي أن يبدأ بتحقيق الشرطة العسكرية السرية في كل حالة قُتل فيها فلسطيني جراء عمل اسرائيلي. بعد أن ابتدأت المواجهة الحالية في ايلول (سبتمبر) 2000 بقليل، اتخذ المراقب العسكري الرئيس السابق اللواء مناحيم فنكلشتاين، قرارا فحواه أنه لما كان الحديث عن قتال واسع، فانه يجب إشراك الشرطة العسكرية السرية في حالات يُتحدث فيها عن موت مواطنين أبرياء فقط. خلافا للانتفاضة الاولى، زُعم أنه لا محل للتحقيق في كل حالة موت، لأنه في جزء عظيم من الحالات يُتحدث عن أناس مسلحين ـ ولأن عدد القتلى الفلسطينيين عالٍ جدا (أكثر من 3,500 الى اليوم).

يزعمون في النيابة العامة العسكرية أن عقب أخيل في التحقيق العسكري ليست صيغا كاذبة للمشاركين، بل رقابة المراقب العسكري الرئيس. عندما تصل الحالات الى طاولة المراقب العسكري الرئيس بعد عدة شهور فقط، فانه لا يستطيع تقريبا أن يفحصها فحصا عميقا. الوقت الذي يمر، والوحدات التي تتغير في الميدان وصعوبة جباية التصريحات من شهود العيان الفلسطينيين هي عوائق كبيرة. يُرى أن «عنق الزجاجة» في التحقيقات هو الفترة الزمنية بين الحادثة وبين تدخل المراقب العسكري الرئيس، وفي اثنائها قد تستخفي عن المراقب العسكري الرئيس أدلة ذات خطر.

بناء على ملحوظة القاضية دوريت بينيش، في اثناء مناقشة الاستئناف، استقر رأي حلوتس بتوصية من المراقب العسكري الرئيس العميد أفيحاي مندلبلت، على نظام جديد للرقابة على التحقيقات، يمثل تطويرا لتغييرات حددها رئيس هيئة الاركان السابق موشيه يعلون.

بحسب التوجيهات، على اللواء الميداني، الذي قُتل في اثناء النشاط العسكري في منطقته مواطن فلسطيني، أن يُبلغ المراقب العسكري الرئيس في غضون 48 ساعة، وكذلك، يجب بذل جهد خاص لتوثيق ميدان الحادثة. في غضون 21 يوما، يجب استكمال التحقيق العملي، وعرضه على قائد المنطقة ونقل نسخة الى المراقب العسكري الرئيس. التزم مندلبلت أن يحسم سؤال هل يُبدأ بتحقيق الشرطة العسكرية السرية في غضون بضعة ايام من وصول الملف اليه، بحيث لا يُفترض أن يطول الاجراء كله أكثر من شهر. في حالات أكثر وضوحا، يأمر المراقب العسكري الرئيس من فوره بتحقيق الشرطة العسكرية السرية. تقصير الاجراء قد يُحسن الرقابة القضائية ويزيد التحقيق فائدة.

في موازاة ذلك، تقررت أخيرا تغييرات في الشرطة العسكرية السرية. يبادر ضابط الشرطة العسكرية الرئيس، روني بني الى التغييرات على خلفية دروس قضية النقيب (ر)، قائد الفصيل من جفعاتي الذي بُرئ من تهمة «التيقن من القتل» لطفلة ايمان الهمص من رفح. في المحاكمة كشف الادعاء عن اختلالات شديدة في اجراء التحقيق في الشرطة العسكرية السرية، حيال انعدام الخبرة وانعدام المهنية للمحققين الشبان وبسبب غياب رقابة ملائمة.

أجاز حلوتس زيادة عدد الوظائف لمحققي الشرطة العسكرية السرية في الخدمة الدائمة. والى ذلك ستُحدد معايير متشددة فيما يتعلق بالخبرة المطلوبة لمحققين توكل اليهم قضايا حساسة. سيُطلب الى النيابة العسكرية أن تُحسن تنسيقها ومحققي الشرطة العسكرية السرية. أما الشرطة العسكرية فستستعمل وحدات تحقيق خاصة بعدد أكبر، ذات وسائل محسنة، بدل الاعتماد على وحدات ميدانية. في هذا الاطار قد أُنشئت وحدة للتحقيقات التي تتناول مخالفات في المناطق وستقام وحدة لتحقيقات اقتصادية.

عاموس هرئيل
المراسل العسكري للصحيفة
(هآرتس) 2006/2/9

محاولة الربط بين ايديولوجية حماس ببعض القوى الاسلامية الاصولية تهدف تشكيل جبهة اصطفاف دولية ضدها

■ موسى أبو مرزوق، أحد كبار قادة حماس، أعلن يوم الاثنين الماضي في نهاية اجتماعات مطولة أجرتها قيادة الحركة مع المسؤولين المصريين في القاهرة في اطار الاستعدادات التي تجريها هذه الحركة لتسلم السلطة في المناطق، أعلن بأن «حركة حماس ستحترم جميع الاتفاقات التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع اسرائيل»، ولكنه حذر قائلا «لا يوجد أي اتفاق يبقى الى الأبد». فأي اتفاقات كان يقصد؟ هل يقصد اتفاق اوسلو ايضا؟ فهذا الاتفاق لم يُوقع بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية (التي لم تكن قد تشكلت في وقت التوقيع عليه ـ كما هو معروف)، بل تم التوقيع عليه مع «ممثلين من الشعب الفلسطيني»، وهو عنوان أكثر اتساعا كما هو معروف. وهكذا، تم افتتاح مقدمة الاتفاق: «لقد اتفقت الأطراف أنه قد حان الوقت لوضع حد لهذا الصراع بينها، وأنه قد حان الوقت للاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية والسياسية والتوجه الى العيش ضمن الاعتراف المتبادل بوجود الطرفين في اطار سلام واحترام متبادل ومستقر، بما في ذلك عملية مصالحة من خلال التفاوض والاتفاق السياسي». هذا جيد لكي نذكره ونتذكره.

والآن، نحن في هذه الايام نعرف تماما أن ياسر عرفات لم يكن يقصد ولا لمرة واحدة بأنه يريد الاعتراف بوجود «الكيان الصهيوني» على أنه دولة يهودية في المنطقة.

المخاوف الاولى كانت قد ثارت في الفترة الاولى من سنوات التسعين، وذلك حين ألقى بعض الخطابات التي كانت موجهة فقط لأسماع العرب وحدهم. فقد ذكر أكثر من مرة «صلح الحديبية»، مع أن المستشرقين مختلفون حول تفسير ذلك المصطلح ومقاصده، ولكن المتفق عليه بينهم أن ذلك المصطلح يمكن أن تُستخلص منه امكانية «الاخلال بالاتفاق والانسحاب منه اذا كان مع الكفار». فهل هذا ما يذكره وما فهمه المتواجدون في جامعة القاهرة (شهر آب/اغسطس 1995)، حين سمعوا على لسان عرفات قوله اثناء خطابه هناك. «بعد ذلك جاء اتفاق اوسلو بما فيه من عناصر سيئة وجيدة، فاذا كان من بينكم من له اعتراض على اتفاق اوسلو، فانني، أي عرفات، لي ألف اعتراض على هذا الاتفاق، ولكن يا اخواني، أريد أن أُذكركم بشيء مهم، حين قرر النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الموافقة على صلح الحديبية فقد فعل. وأنا لا أقول لكم شيئا من عندي، بل أُذكركم بما تعرفونه أكثر من غيركم.. أُذكركم فقط».

فما الذي أراد أن يقوله لمستمعيه؟ هل هذه الانتفاضات، ولا سيما انتفاضة الاقصى، ألم تكن من تخطيطه لكي يثبت بواسطتها أنها لا تختلف عن مجرى التاريخ، وكأنها هجوم النبي على الكفار من بني قريش (الذين كانوا الطرف الثاني الذي وقع على هذا الصلح المشهور)؟.

وبعد موته، وخلال مرحلة الاستعداد لانتخاب خلفه، وعن طريق الانتخابات حيث كان المرشح الأقوى هو محمود عباس (أبو مازن)، فقد كبرت الآمال وانتعشت الأماني بأنه «أخيرا» قد يكون الوقت قد حان للتوصل الى اتفاق سلام سياسي جيد يمكنه الصمود، ومن خلاله (أي أبو مازن) يمكن التوصل الى هذا الاتفاق مع السلطة الفلسطينية.

ولكن ما نراه اليوم، هو أن الفوز الساحق الذي فازت به حركة حماس في الانتخابات التشريعية، أعادنا الى مربع «صلح الحديبية» مرة ثانية. فهذه السلطة (سلطة حماس القادمة) تعلن حاليا أنها «ستحترم كل الاتفاقات الموقعة بين الطرفين»، ولكنها مع ذلك تؤكد بأنه «لا يوجد اتفاق أبدي». وكما هو مفهوم ومعروف فانها لن تعترف بوجود اسرائيل ولا بحقها في العيش كدولة مستقلة في الشرق الاوسط وكدولة «أم» لليهود في ارض الوقف ـ فلسطين ـ وأن هذه الحركة ستُصر على تجسيد وتحقيق كل «الحقوق» الفلسطينية بما فيها «حق العودة».

هكذا، نكون قد عدُنا الى سنوات الستين، وذلك حين تنبأ ذلك المستشرق (اليهودي)، يهوشفاط هركابي، وحلل الطموحات التصفوية الموجهة الى اسرائيل من خلال نظرية التحرير الفلسطينية والتي تكمن في التوجهات اللاسامية الواضحة والمؤثرة. وأن حركة حماس مستمرة بوضوح بالتمسك بالخط التصفوي لاسرائيل والذي انتهجه ياسر عرفات، وأنها لا تخفي نواياها بهذا الخصوص.

الشيء الوحيد الذي يُسهل هذا الأمر على اسرائيل، هو أنها ليست وحدها التي تواجه خطر «المسلمين الاصوليين العدائيين». وقد فهمت الدول الاوروبية معنى هذا الخطر وحجمه من خلال هذه المظاهرات الغاضبة التي تشهدها شوارع العواصم العالمية في الشرق والغرب، وتفهم ما معنى قدرة «الاصولية الدينية» على التحريض حيث بلغت قوتها شيئا مبالغا فيه وصل الى حد إحراق القنصليات والسفارات والمراكز التجارية والمقاطعة وما الى ذلك (وهذا لا علاقة له بموقفنا من الاسباب التي أدت الى ذلك)، فهذه الدول ستهتم أكثر بكثير من السابق في فهمها لمعنى استيلاء مثل هذه الحركات على السلطة في الدول ذات العلاقة مع الغرب (ومع اسرائيل)، ومعنى الأخطار التي تنتظرها رغم أن عدد المسلمين في بعض الدول الاوروبية ليس كبيرا، إلا أن نفوذ هؤلاء وقدرتهم على تحريك الشارع كبيرة (مثل بريطانيا التي تسمح لحزب التحرير الاسلامي بالعمل مع أنه من دُعاة «الأسلمة» في تلك المملكة).

وكذلك يمكن التوقف ومراجعة تلك التحليلات التي نشرها البروفيسور المستشرق برنارد لويس، والذي أجمل دراسته في هذا الشأن (كما نشرتها صحيفة «معاريف» في عددها بتاريخ 2006/2/3 بأنه توجد ثلاث مراحل في ايديولوجية تنظيم القاعدة (الاسلامي) بوصفه التنظيم الذي يمثل الجانب الهجومي العدائي لنوعية من المسلمين الأكثر تطرفا. فهو يضع الامور وفق ترتيب يبدأ بعملية «طرد الكفار» من ارض الاسلام والمسلمين، وبعدها يأتي دور احتلال اراضي الاسلام المفقودة والتي سبق وأن حكمها المسلمون في التاريخ القديم (مثل اسبانيا والبرتغال وسسيليا واسرائيل بطبيعة الحال). وبعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة والتي يسيطر فيها المسلمون على العالم، وبذلك فانه على طريق مقاومة مثل هذه الظاهرة التي نراها في نوعية محددة من المسلمين المتطرفين، فان اسرائيل لن تكون وحدها فيه.

ابراهام طال
خبير اقتصادي
(هآرتس) 2006/2/9

قوة حزب «كديما» تنبع من كثافة الغموض الذي يلف مواقف وآراء قادته

■ قوة «كديما» في استطلاعات الرأي تنبع كما يعتقد المراقبون من كثافة الغموض الذي يلف مواقفه وآراء قادتها. بعد المقابلة التي أجراها اهود اولمرت مع نسيم مشعال، لم يعد هناك تبرير مرة اخرى لهذا الادعاء. قائد الحزب طرح في ذلك اللقاء تصوره للمسار الحدودي الذي يرغب في ترسيمه، وميز نفسه بذلك عن منافسيه الأساسيين. اليكم استعراضا مختصرا للفوارق بين قادة الاحزاب الثلاثة الكبيرة:

عمير بيرتس يعتقد بوجوب العودة الى عملية اوسلو بعد تنظيفها من الأخطاء التكتيكية التي علقت بها. الهدف هو الوصول الى اتفاق دائم ينتهي بالسلام مقابل العودة الى الحدود التي تجاوزناها في حرب حزيران. بيرتس يعتقد أن العملية السياسية ستضعف الارهاب، أما غيابها فعامل لتعزيزه. زعيم حزب العمل تنصل من مراهنته على التوصل الى اتفاق خلال فترة زمنية محددة، وأصبح مدركا الآن أن اوسلو المعدل قد يصاب بهزيمة ليس فقط لأن انتصار حماس قد أبعد احتمالية نجاحه. وعليه، اذا اتضح أن الاحتمالات قد أصبحت معدومة، فسيتبنى نهج الحل المؤقت أحادي الجانب القريب من رؤية اولمرت.

نتنياهو يتمسك «بخريطة الطريق» وفق الرؤية الاسرائيلية لها، ومعنى ذلك تجميد العملية السياسية طالما لم يتوقف الارهاب. وماذا سيحدث اذا لم يتوقف الارهاب؟ نتنياهو يعتقد أن اسرائيل ليست مضطرة للاستعجال، وأن من الواجب ضرب الارهاب بلا هوادة الى أن ينضج المجتمع الفلسطيني ويقوم بالتنصل منه. الانتظار قد يتواصل لسنوات طويلة، وفي هذه الاثناء سنواصل الاحتفاظ بكل المناطق المحتلة ونوسع سيطرتنا عليها. بما أن وزير المالية السابق متفائل جدا ويعتقد أنه قادر على قيادة الاقتصاد نحو انجازات رائعة رغم تواصل الارهاب، فهو يعتقد أن مجتمعنا لا يواجه خطرا محدقا من غياب العملية السلمية.

موقف اولمرت كما طُرح أمام المشاهدين في مقابلته مع نسيم مشعال يرتكز على التفوق الديمغرافي. ليس لدينا وقت للانتظار الى أن يتغير الفلسطينيون، لأن السيطرة على كل المناطق تزعزع صورة اليهودي في الدولة. لهذا السبب، يتوجب علينا أن نضع حدودا أمنية تتيح بعض التفاوض في المستقبل المنظور. هذه الحدود تشمل الكتل الاستيطانية الكبرى في يهودا والسامرة وغور الاردن. في الواقع رأي بيرتس يلتحق بموقف اولمرت، والاستطلاعات تشير الى أن هذا هو موقف الاغلبية الكبرى من الجمهور. من هنا يمكن القول إن الجبهات السياسية قد أصبحت ماثلة للعيان: من الجانب السياسي يقف اولمرت وبيرتس معا في مواجهة نتنياهو، ومن الجانب الاجتماعي يقف اولمرت ونتنياهو في مواجهة بيرتس. وبما أن الانتخابات القادمة لن تُحسم على الجبهة الاجتماعية رغم مساعي بيرتس، فمن الممكن التنبؤ منذ الآن بوضع الائتلاف الكبير الذي سيحكمنا في قادم الايام.

ليتم التحقيق في كل شيء

بما أن اولمرت يرفض تعيين لجنة للتحقيق في أحداث عمونة، فقد قرر بعض اعضاء الكنيست العمل على اقامة لجنة تحقيق برلمانية. مثل هذه اللجنة لن تكون قادرة على سبر غور الحقيقة لأن كل ما يسعى اليه اعضاء الكنيست هو الظهور أمام ناخبيهم كمدافعين عن مواقفهم السياسية. ولكن اذا شُكلت لجنة فستحسن صنعا اذا وسعت دائرة التحقيق وتحققت من دور بعض الشركاء الخفيين في المعركة التي اندلعت حول البؤرة الاستيطانية في عمونة. يتوجب توضيح كيفية نشوء عمونة للجمهور، ومن الذي ساعد في اقامتها من الموظفين والمسؤولين في الدولة، ومن الذي أهمل في أداء واجبه ولم يوقف البناء. اغلبية الحقائق المطلوبة موجودة في تقرير تاليا ساسون، ولكن أحدا لم يتعرض للعقاب بسبب مخالفات الماضي. يتوجب التحقق اذا كان معلمو الشبان المشاغبين قد حاولوا منع تلاميذهم من المشاركة في اعمال الشغب أم أنهم قد شجعوهم على ذلك. الاساتذة الذين لم يحذروا تلاميذهم من مخالفة القانون، وانما قاموا باعطائهم الإذن بالمشاركة في مهرجان رشق الحجارة، لا يستحقون الأجور التي تدفعها لهم الدولة. يتوجب التحقق ممن قام بنقل الطلاب الى الموقع ومن الذي سمح باستخدام حافلات المجالس اللوائية في المناطق المحتلة لهذا الغرض. المال الذي صُرف على حساب الجمهور يجب أن يُعاد من قبل المجالس، أو أن يُخصم من الاموال التي تحولها اليهم الدولة. اذا حققوا في هذه الحقائق، فربما تخرج الحلاوة من المرارة.

يارون لندن
كاتب يساري
(يديعوت أحرونوت) 2006/2/9

عليها احترام ما تم التوقيع عليه من اتفاقات من قبل

لا يوجد مانع من تجديد التفاوض مع حماس دون شروط مسبقة اذا التزمت بالاعتراف باسرائيل

■ يوجب فوز حماس على اسرائيل أن تستعد إزاء عامل يمثل معارضة عقائدية للمؤسسة الفلسطينية الى الآن، وهي مؤسسة كان لنا معها حوار متصل، ذو انجازات متوالية، وخيبات أمل واحباطات.

لم تتغير أهدافنا السياسية ـ الأمنية، بالطبع، مع فوز حماس. الهدف الأعلى: تقسيم البلاد وانهاء الاحتلال في الولاية الآتية. والهدف الثاني: اتفاق سلام اسرائيلي ـ فلسطيني، على أساس مبدأ دولتين لشعبين، يُفضي الى اعتراف باسرائيل وطنا قوميا للشعب اليهودي، والى الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، والى الاعتراف بحدود دائمة لاسرائيل، والى حل لمشكلة اللاجئين بغير «حق العودة» الى اسرائيل، والى انهاء المطالب المتبادلة. كل هذه المبادىء موجودة في «مبادرة جنيف» من 2003.

والهدف الثالث: ضمان وضع تنشئ فيه الدولة الفلسطينية حياة ديمقراطية مستقرة وتمنع كل محاولة تتناول اسرائيل بالأذى. والهدف الرابع: تعاون أمني، واقتصادي، وثقافي وآخر مع الدولة الفلسطينية التي ستقوم.

لمحاولة تحقيق هذه الأهداف سيكون على حكومة اسرائيل، من فورها بعد الانتخابات، أن تدعو الجانب الفلسطيني الى تجديد التفاوض الذي قطعته بداية 2001. يجب أن يتم هذا التفاوض بموازاة تحقيق متبادل للمرحلة الاولى من «خريطة الطريق»، وألا يكون مشروطا بها. وقد ينتهي الى اتفاق دائم، مع الفحص عن امكانات التوصل، قبل ذلك، الى تسوية مرحلية، تقوم على حسبها دولة فلسطينية في حدود مؤقتة لمدة قصيرة محددة.

الى الآن كانت م.ت.ف، هي التي وقعت معها حكومة اسرائيل جميع الاتفاقات منذ 1993. ستحترم اسرائيل كل اقتراح آخر لرئيس م.ت.ف، الذي هو ايضا رئيس السلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بالجهة التي ستدير التفاوض معها باسم الشعب الفلسطيني، شرط أن يكون مخولا أن يأتي بنتائج التفاوض لحسم وطني مُلزم.

اذا ما تبين فقط أنه لا يوجد الآن شريك فلسطيني مفوض مستعد لاجراء تفاوض سلام، أو اذا ما تبين ـ بعد انقضاء اشهر كثيفة من المحادثات ـ أنه لا يمكن التوصل الى اتفاقات، فسيستقر رأي اسرائيل على اجراء أحادي كبير لانسحاب أحادي. إن انسحابا كهذا سيُمكّن من اقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا، لكن لن تكون عودة الى حدود 1967، وسيُبقي امكانية قيام تفاوض على السلام في مرحلة متأخرة بعد. سيتم الانسحاب مع بذل جهد لأقصى تنسيق مع الجانب الفلسطيني مباشرة، أو بتوسط جهات دولية تساعد على اجرائه وتساعد في حضورها في الارض الفلسطينية بعده.

الحل الأحادي خطر أمنيا، وهو يهب لجهات فلسطينية لا تريد الاعتراف باسرائيل انجازا، ويترك اسئلة رئيسة مفتوحة (القدس، واللاجئين) ويمنع اعترافا دوليا بعاصمة اسرائيل وبحدود الدولة، ولهذا سنضطر الى الأخذ به اذا لم يكن هناك امكان آخر فقط. فيما يتعلق بحماس ـ فان مجرد اللقاءات مع قادة حماس، اذا ما اهتموا بذلك، لا يجب أن تكون مصحوبة بشروط مقدمة. بإزاء ذلك، التفاوض السياسي مع حماس يجب أن يقوم على تخليها عن الارهاب واستعدادها للتوصل الى حل دولتين لشعبين.

لن تستطيع اسرائيل ما لم يوجد اتفاق اسرائيلي ـ فلسطيني في شأن الغلاف الجمركي (اتفاق باريس) أن تتحلل مما يجب عليها من تحويل الضرائب التي تجبيها من اجل الفلسطينيين الى السلطة الفلسطينية. ليس ذلك مال اسرائيل ولا يجوز لها تعويقه، إلا اذا ألغت الاتفاق.

يجب أن يكون اعتراف العالم بتحول حماس عاملا له الغلبة في السلطة التنفيذية مشروطا باعتراف المنظمة باسرائيل، وتخليها عن الارهاب والتزامها بالاتفاقات الموقعة بين الطرفين. سيكون من المشروع أن تستعمل دول العالم أداة الضغط الاقتصادية للضغط من اجل تحقيق المنظمة هذه الشروط، وهي التي عرضت الى الآن الارهاب سبيلا مشروعا لتحقيق أهدافها وما تزال متمسكة باللاءات الثلاث في الخرطوم من 1967: لا للاعتراف باسرائيل، ولا للتفاوض معها، ولا للسلام بالطبع.

يوسي بيلين
رئيس ميرتس ـ ياحد
(هآرتس) 2006/2/9